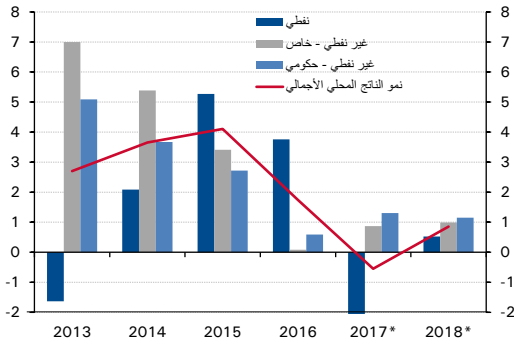


توقعات بارتفاع النمو غير النفطي السعودي، ووتيرة تطبيق الإصلاحات المالية سريعة

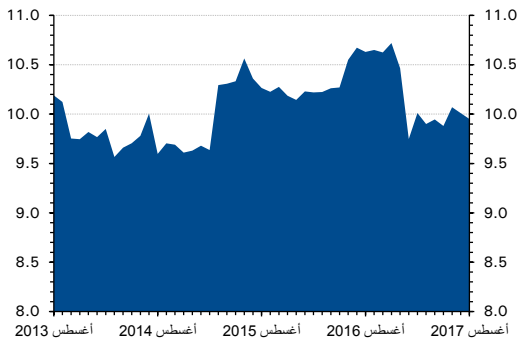
الآفاق والتوقعات

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% النمو السنوي، *تقديرات وتوقعات)



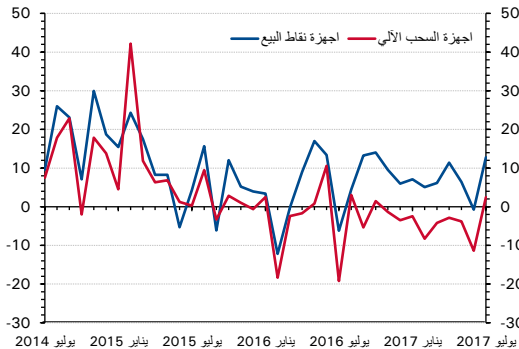
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات و تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)



المصدر: المبادرة المشتركة للبيانات النفطية

الرسم البياني ٣: صفقات أجهزة السحب الآلي وأجهزة نقاط البيع (قيمة الصفقات، % النمو السنوي)



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

- توقعات بتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بواقع ٠,٦٪ في العام ٢٠١٧ تماشياً مع الالتزام باتفاقية أوبك لخفض الإنتاج. وتوقعات ببلوغ النمو غير النفطي ٠,٨٪ هذا العام و١,١٪ في ٢٠١٨ على إثر ارتفاع نشاط قطاع المستهلك والإنفاق الحكومي.
- توقعات بتراجع العجز المالي إلى ٨,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٧ نتيجة ارتفاع أسعار النفط واستحداث تدابير لزيادة الإيرادات النفطية وارتفاعات بسيطة في وتيرة الإنفاق.
- سيستمر تمويل عجز الموازنة من خلال إصدار أدوات الدين والاستعانة بالاحتياطيات في الوقت ذاته، على أن يبلغ الدين العام ذروته في عام ٢٠١٨ ليصل إلى نسبة ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- السيولة المصرفية تتحسن على إثر بيع السندات ونمو الودائع.
- مؤشر السوق السعودية يرتفع ٣٣٪ خلال العام الماضي نتيجة تحسن ثقة المستثمر بسبب ارتفاع أسعار النفط وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

لا يزال الاقتصاد السعودي يواجه ركوداً في الطلب المحلي وتراجعاً في ثقة المستهلك بالإضافة إلى تأثير خفض الإنفاق الحكومي وذلك بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على تراجع أسعار النفط. وقد قامت السلطات بخفض الدعوم على الطاقة والخدمات وفرض الضرائب وتجميد مكافآت القطاع الحكومي (رغم إعادتها الآن) بالإضافة إلى خفض التكاليف ورفع مستوى الكفاءة في الوزارات.

وتعد هذه التدابير وغيرها، كالمخصصة والسعودة، جزءاً من المبادرات الحكومية الثلاثية للتخطيط التنموي وهي: برنامج التحول الوطني للعام ٢٠٢٠ وبرنامج تحقيق التوازن المالي ورؤية السعودية ٢٠٣٠. ونظراً لأهمية دور تلك المبادرات في تحقيق الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي فقد رحبت الأوساط الاقتصادية بها بعد انتظار مطول. وفيما شهدت الأوضاع المالية في السعودية استقراراً نسبياً مع توقعات بتراجع العجز في ٢٠١٧ لأول مرة منذ ثلاث سنوات، جاء نشاط المستهلك سلبياً. كما من المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة منذ العام ٢٠٠٩ على أعقاب خفض المملكة لإنتاجها النفطي بنسبة ٤,٦٪ وفقاً لاتفاقية الدول من أوبك وخارجها الموقعة في نوفمبر الماضي.

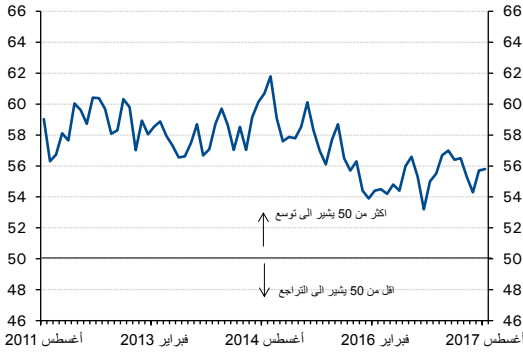
وقد أدركت السلطات الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي قد يترتب على المضي في تطبيق الإصلاحات بوتيرة سريعة جداً، حيث أشارت مؤخراً إلى توجيهها لإعادة دراسة برنامج التحول الوطني ووضع خطط أكثر واقعية قبل إصدار النسخة ٢,٠

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

	2018*	2017	2016	2015		
النمو السنوي	0.9	-0.6	1.7	4.1	النمو السنوي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
النمو سنوي	0.5	-2.3	3.8	5.3	النمو سنوي	- القطاع النفطي
النمو سنوي	1.1	0.8	0.2	3.2	النمو سنوي	- القطاع غير النفطي
النمو سنوي	2.5	0.2	3.5	2.2	النمو سنوي	التضخم
النمو سنوي	-4.8	-8.1	-16.6	-15.0	النمو سنوي	الميزان المالي
النمو سنوي	24.8	17.8	13.1	5.8	النمو سنوي	الدين الحكومي

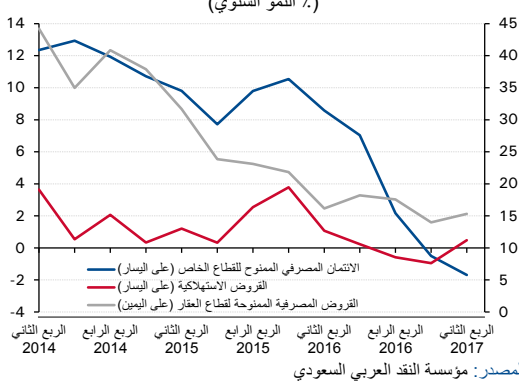
المصدر: مصادر رسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني
*تقديرات وتوقعات

الرسم البياني ٤: مؤشر مديري المشتريات
(مؤشر)



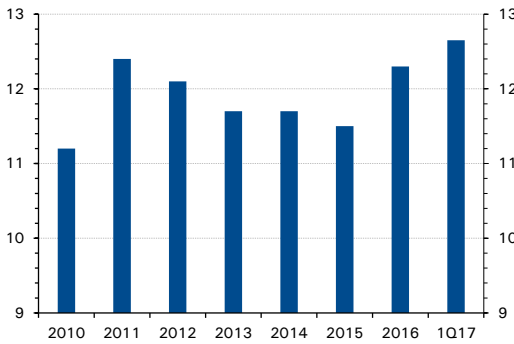
المصدر: بنك الإمارات دبي الوطني، ماركيت

الرسم البياني ٥: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص/نمو القروض الاستهلاكية
(النمو السنوي %)



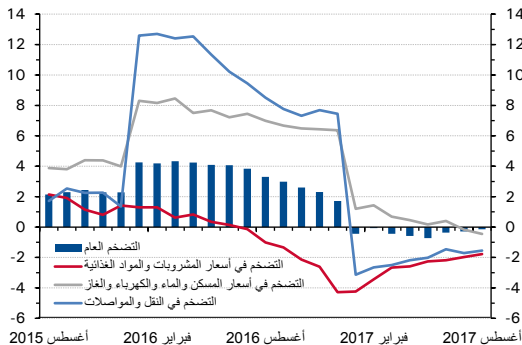
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الرسم البياني ٦: البطالة السعودية
(من العمالة السعودية %)



المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

الرسم البياني ٧: التضخم في مؤشر أسعار المستهلك
(النمو السنوي %)



المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

التي تم تأجيلها إلى شهر أكتوبر الجاري.

توقعات بتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي على خلفية خفض الإنتاج النفطي، وتوقعات بمؤشرات ارتفاع نشاط القطاع غير النفطي

نتوقع أن يتراجع النمو بشكل كبير من ١,٧٪ في العام ٢٠١٦ إلى -٠,٦٪ هذا العام وذلك تماشياً مع تشديد السلطات جهودها لخفض الإنتاج وفق الاتفاقية، وذلك إلى ما يقارب ٥٪ من سقف إنتاجها البالغ ٩,٩٥ مليون برميل يومياً في أغسطس.

ونتوقع أن يستعيد نمو الناتج المحلي الإجمالي قوته العام المقبل بواقع ٠,٩٪ تماشياً مع تعافي النمو النفطي نتيجة ارتفاع طفيف في إنتاج النفط والغاز والنمو غير النفطي نتيجة قوة إنفاق المستهلك واتخاذ السلطات سياسة مالية توسعية. وستساهم عودة مكافآت القطاع الحكومي في إنعاش طلب المستهلك، ولكن سيحتتم على السلطات التحكم بها عندما يحين وقت خفض التالى للدعم على الطاقة المزعم تنفيذه في شهر أكتوبر الجاري والذي سيؤثر حتماً على الدخل المتاح.

وجاءت بيانات الاقتصاد غير النفطي متفاوتة، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من هذا العام بواقع ٠,٨٪ على أساس سنوي نتيجة تراجع إنتاج النفط والغاز، بينما سجل القطاع الخاص نمواً ضعيفاً بواقع ٠,٧٪ على أساس سنوي. وقد بدأت المؤشرات الرئيسية لإنفاق المستهلك بالارتفاع ولكن ببطء، كعاملات نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي ومؤشر مديري المشتريات ونمو الائتمان الخاص. ومع بلوغ مستويات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ونمو القروض الاستهلاكية -١,٥٪ على أساس سنوي في يوليو و-٠,٨٪ على أساس سنوي في يونيو، سيكون من الصعب تحقيق تصوّر رؤية السعودية للعام ٢٠٣٠ لنشاط القطاع الخاص.

المؤشرات الاجتماعية لا تزال مصدر قلق، وأهمها البطالة السعودية ومشاركة الإناث في قوى العمل

تسير كل من البطالة السعودية ومشاركة الإناث في العمل باتجاهات معاكسة، وذلك في ظل محاولة السلطات خفض نسبة البطالة إلى ٩٪ بحلول العام ٢٠٢٠ ورفع مشاركة الإناث إلى ٢٨٪. فقد بلغت البطالة ١٢,٧٪ في الربع الأول من العام ٢٠١٧ مقارنة مع ١٢,٣٪ في العام ٢٠١٦. الجدير بالذكر أن بعض المؤشرات تفسّر هذا الارتفاع بتراجع التوظيف بشكل عام وليس بقياس الزيادة في سوق العمل السعودي. إذ يتبين أن العمالة السعودية قد تقلصت في الفترة بين الربع الرابع من العام ٢٠١٦ إلى الربع الأول من ٢٠١٧ بنحو ١٦٠ ألف شخص، شكلن الإناث ١٢٠ ألف من هذا العدد (بنسبة ٨٠٪)، ما يعني أن نسبة مشاركة الإناث قد تراجعت من ١٩,٣٪ في الربع الرابع من العام ٢٠١٦ لتصل إلى ١٧,٤٪ في الربع الأول من العام ٢٠١٧.

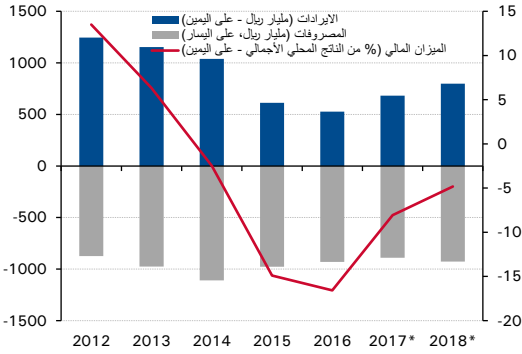
ولكن يبدو أن الأمور قد بدأت بالتغير تدريجياً، حيث ستشهد المملكة تطوراً كبيراً جداً على المستويين الاجتماعي والاقتصادي بعد إصدار مرسوم ملكي يسمح لأول مرة بقيادة المرأة في السعودية وذلك اعتباراً من يونيو ٢٠١٨. فبجانب الزيادات التي سيشهدتها نشاط سوق السيارات والتأمين والصناعات الاستهلاكية، من المفترض أيضاً أن تنتعش الإنتاجية في المملكة بشكل كبير على خلفية الارتفاع المتوقع لمشاركة الإناث في سوق العمل بعد هذا القرار.

انكماش الأسعار يستمر في ٢٠١٧، وتوقعات بارتفاعها في ٢٠١٨ بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة

بالنظر إلى الضغوط التي يواجهها طلب المستهلك، فمن غير المفاجئ أن يسجل الاقتصاد غير النفطي انكماشاً خلال العام ٢٠١٧. إذ استمرت أسعار المستهلك بالتراجع بواقع ٠,١٪ على أساس سنوي في أغسطس، بالإضافة إلى تراجع أسعار خدمات المسكن والمواد الغذائية والنقل والمواصلات، وهي أهم ثلاث قطاعات مساهمة في وزن المؤشر. وكان من المفترض أن تنكمش الأسعار بصورة أكبر بكثير

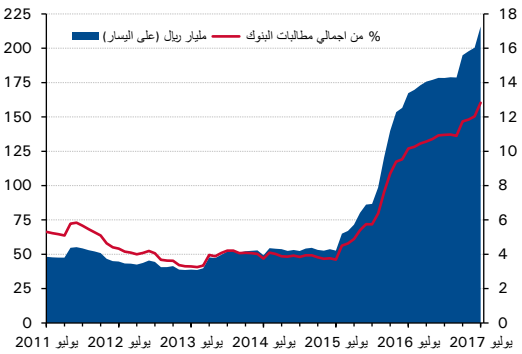
الرسم البياني ٨: الميزان المالي

(تقديرات وتوقعات)



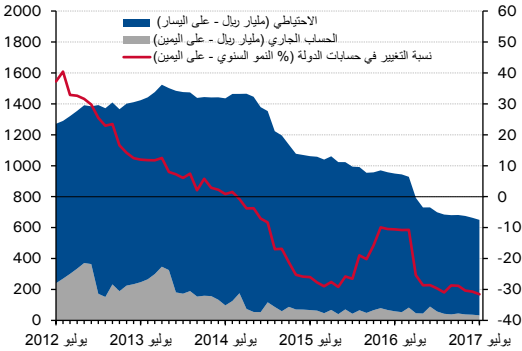
المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٩: السندات الحكومية لدى البنوك



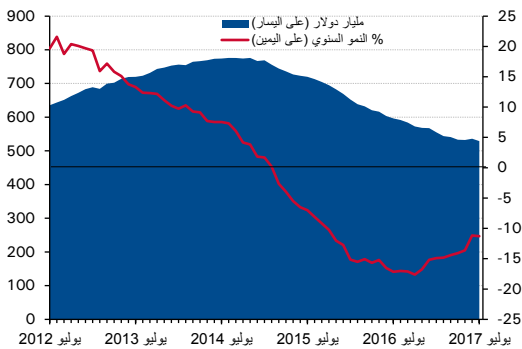
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الرسم البياني ١٠: الحسابات الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الرسم البياني ١١: احتياطات البنوك والاحتياطيات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

لولا فرض الضريبة الانتقائية على المشروبات الغازية والتبغ في يونيو، والتي ساهمت في زيادة أسعار المواد الغذائية والمشروبات، كما رفعت أسعار التبغ بنحو ١٠٠٪ على أساس سنوي، ومع ركود الطلب، فإننا لا نتوقع أن يتجاوز التضخم نسبة ٢،٠٪ في المتوسط خلال هذا العام. أما في العام ٢٠١٨، فمن المتوقع أن تتغير الأمور نظراً للتوقعات بارتفاع الأسعار بواقع ٢،٥٪ في المتوسط نتيجة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ في يناير ونتيجة أيضاً تعافي إنفاق المستهلك بصفة عامة. كما سيلعب ضعف الدولار دوراً مهماً، إذ سيساهم في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

الأوضاع المالية تتحسن على خلفية ارتفاع أسعار النفط والإصلاح المالي

بدأت الأوضاع المالية للمملكة بالتحسن في العام ٢٠١٧. إذ تراجع عجز الموازنة من ١٤٩ مليار ريال (٤٠ مليار دولار) في النصف الأول من العام ٢٠١٦ ليصل إلى ٧٣ مليار ريال (١٩ مليار دولار) بحلول النصف الثاني من العام ٢٠١٧، أي أقل من توقعات الحكومة التي قدرت العجز بنحو ٩٩ مليار ريال (٢٦ مليار دولار). ويعكس ذلك تحسناً كبيراً في مستوى الإيرادات النفطية التي ارتفعت بواقع ٦٣٪ على أساس سنوي نتيجة ارتفاع أسعار النفط (حيث ارتفع إجمالي الإيرادات بواقع ٦٪ على أساس سنوي). كما يعكس ذلك أيضاً التشديد المالي، فقد تراجعت المصروفات بواقع ١،٩٪ على أساس سنوي بعد أن حدت السلطات من تكاليف بعض المشاريع وجمّدت رواتب القطاع الحكومي وخفضت العلاوات.

وسترتفع المصروفات الحكومية مستقبلاً نتيجة عودة العلاوات في يوليو بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة مشاريع البنية التحتية التي تتسارع عادة في النصف الثاني من العام ومدفوعات الفائدة بسبب قوة برنامج الصكوك والسندات العالمية. وإذا طبقت الحكومة خفض الدعم على الطاقة في أكتوبر الجاري كما هو مخطط له، وبالأخص على الجازولين وبنزين الوقود، ستتمكن حينها من الاعتماد على المزيد من المدخرات. ويشير برنامج تحقيق التوازن المالي إلى بلوغ مدخرات المملكة المتراكمة في الخزينة ٢٠٩ مليارات ريال (٥٥ مليار دولار) بحلول العام ٢٠٢٠، أي ما يساوي ٨،٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٦.

لذا فمن المحتمل أن تحقق الحكومة هدف الإنفاق هذا العام، ليرتفع مستوى الإنفاق بنحو ٦٪ في الموازنة وواقع ٨٪ مقابل المصروفات التي تمت في ٢٠١٦ (في حال استثناء مدفوعات المتعاقدين المتأخرة منذ العام ٢٠١٥ البالغة ١٠٥ مليار ريال). ومن المفترض أن يرتفع الإنفاق في العام ٢٠١٨ بواقع ٤،٣٪ على افتراض أن أسعار النفط لن تتراجع.

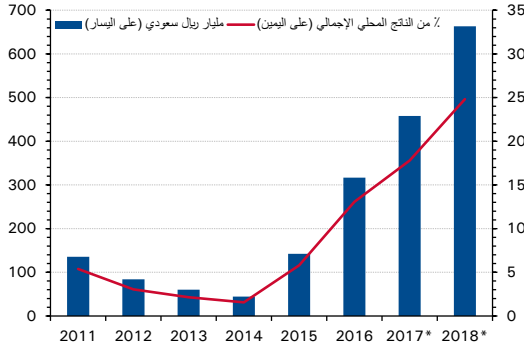
ومن المفترض أن تشهد الإيرادات غير النفطية انتعاشاً هذا العام على إثر تطبيق عدد من الضرائب كتلك الانتقائية على المشروبات الغازية والتبغ، والضرائب على عاتلي العمالة الوافدة وعلى ما يسمى بـ"الأراضي البيضاء" غير المستخدمة (بنسبة ٢،٥٪). وقد تساهم ضريبة القيمة المضافة بمفردها في إضافة ٢٢ مليار ريال (٥،٨ مليار دولار) في العام ٢٠١٨، أي ما يساوي ١،٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وبصفة عامة، قد تسجل الخزينة السعودية ارتفاعاً إضافياً في التدفقات إليها بقيمة ١٥٠ مليار ريال (٤٠ مليار دولار) بحلول العام ٢٠٢٠.

ومن المتوقع تبعاً أن يتراجع العجز المالي هذا العام إلى ٨،١٪ من الناتج المحلي الإجمالي من ١٦،٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وسيشهد المزيد من التحسن في العام المقبل ليصل إلى ٤،٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أما هدف السلطات بإزالة العجز تماماً عن الموازنة بحلول العام ٢٠٢٠ فهو غير واقعي على الإطلاق.

أدوات الدين من أهم مصادر تمويل العجز، والاحتياطيات تستمر بالتراجع

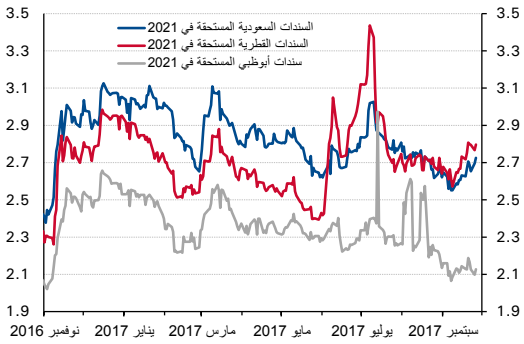
قامت السلطات ببيع ثلث الصكوك بالريال السعودي مؤخراً بقيمة ٧ مليارات ريال منذ فصل الصيف بعد أن قامت ببيع أول صكوك عالمية بقيمة ٩ مليارات دولار

الرسم البياني ١٢: الدين الحكومي
(تقديرات وتوقعات)



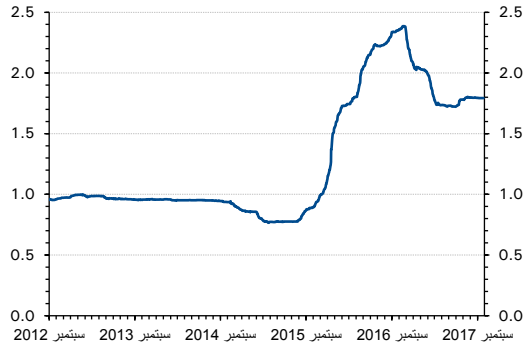
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١٣: عوائد السندات الحكومية
(%)



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

الرسم البياني ١٤: أسعار الإنترنتك
(% سبتمبر لفترة ثلاثة أشهر)



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

الرسم البياني ١٥: السوق السعودية
(مؤشر تداول)



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

في أبريل وأول سندات حكومية بقيمة ١٧,٥ مليار دولاراً في أكتوبر ٢٠١٦. ويصل إجمال أدوات الدين المحتمل إصدارها في ٢٠١٧ ما يقارب ١٢٠ مليار ريال (٣٢ مليار دولاراً)، والتي من المفترض أن تغطي ٥٨٪ من العجز المتوقع لهذه السنة. وارتفعت تبعاً قيمة سندات الحكومة لدى البنوك بواقع ٢٩٪ على أساس سنوي لتصل إلى ٢١٦ مليار ريال (٥٨ مليار دولاراً).

إلا أن الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي قد استمرت بالتراجع بواقع ٣٢٪ على أساس سنوي في يوليو ولكن بوتيرة أبطأ بواقع ٨,٥ مليار ريال شهرياً لهذا العام (٨٠ مليار ريال إجمالاً) وذلك مقارنة بالعام الماضي بواقع ٢٤ مليار ريال شهرياً (٢٩٣ مليار ريال إجمالاً). وتراجعت احتياطات المملكة الأجنبية إلى ٤٩٤ مليار دولار اعتباراً من يوليو، وهو أقل مستوياتها منذ العام ٢٠١١. إلا أن تغطية الأشهر من الواردات ما زالت جيدة، حيث تقدر عند ٣٠ شهراً من الواردات.

الدين الحكومي عند أعلى مستوياته، ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨ ولكن جهات الائتمان الخارجية لا تزال تفضل أدوات الدين السعودية

مع استمرار السلطات بالمضي في برنامج إصداراتها بوتيرة سريعة، من المتوقع أن يصل إجمالي أدوات الدين إلى ٤٥٨ مليار ريال (١٢٢ مليار دولار) أو ١٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام. وقد أشارت السلطات إلى التزامها طرح المزيد من السندات السيادية في أسواق الدين العالمية، ما قد يرفع من إجمالي الدين إلى أعلى مستوياته بنحو ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٨. وقد حددت السلطات سقف الاقتراض عند ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام ٢٠٢٠.

ولكن لا تزال السعودية جهة مفضلة لجهات الائتمان الخارجية على الرغم من خفض تصنيفها من قبل وكالة "فيتش" في بداية العام من AA- إلى A+. فقد تم الاشتراك في تغطية السندات العالمية والمحلية والصكوك بكثرة. وتراجعت العوائد على السندات السيادية في ٢٠١٧ رغم ارتفاعها قليلاً في الأسابيع الماضية إلى ما يقارب ٢,٧٪ للسندات المستحقة في ٢٠٢١. وعلى الرغم من تحديد السقف عند ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها لا تزال منخفضة وفق المعايير العالمية، إذ تمتلك المملكة احتياطات مالية كافية.

السيولة المصرفية تتحسن تماشياً مع نمو الودائع

ساهمت الإصدارات السيادية في ضخ سيولة كافية في القطاع المصرفي. وتحسن نمو الودائع (٣,٣٪ على أساس سنوي في يوليو) لاسيما في ظل تباطؤ نمو الائتمان وارتفاع أسعار النفط. وتراجعت تبعاً أسعار الفائدة على الإنترنت بنحو ٦٠ نقطة أساس من أعلى مستوياتها في أكتوبر ٢٠١٦ بنسبة ٢,٣٩٪ لتصل إلى ما يقارب ١,٧٩٪.

انتعاش الأسهم السعودية مستمر بالرغم من تأجيل رفع تصنيف السوق السعودية إلى سوق ناشئ

شهدت ثقة المستثمر تحسناً في الأشهر الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحرير الإصلاحات من قبل السلطات والإنضمام المحتمل لمؤشري مورغان ستانلي وفوتسي للأسواق الناشئة، إلا أن الاحتمال الأخير قد تلاشى بعد أن استبعدت شركة فوتسي راسل في سبتمبر رفع تصنيف السعودية وتأجيل البت

في الموضوع إلى مارس المقبل. وقد ارتفع مؤشر تداول بواقع ٣٣٪ على أساس سنوي في بداية أكتوبر ليصل إلى ٧،٢٢٤ نقطة. وقد استفادت الأسهم من عودة العلاوات الحكومية وقوة أرباح الشركات في الربع الثاني. ومن المتوقع أن تقترب السلطات من تحقيق بعض أهداف رؤية ٢٠٣٠ وتتمثل في الخصخصة الجزئية لشركة أرامكو. حيث يتوقع أن يساهم طرح نسبة ٥٪ من أسهم الشركة العملاقة في مجال الطاقة للاكتتاب في جمع ما لا يقل عن ٤٥ مليار دولاراً من عوائد الاكتتاب لصندوق الاستثمارات العامة.

Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Representative Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

